

## اقتصاد

عصام شلهوب

الخسائر متواصلة والصناعات المحلية تعود إلى الواجهة  
القطاعات الاقتصادية تترنح تحت وطأة كورونا

يستمر الجسم الاقتصادي في لبنان في تلقي الازمات، أبرزها ازمة وباء كورونا، على الرغم مما يعانيه من هشاشة منذ مدة طويلة. لذلك يتركز الانشغال الرسمي حالياً على الاجراءات المطلوبة لمنع انتشار الوباء، بعدما بات من الواضح ان مخاطره على الاقتصاد اكثر حدة وقتاً

وفق كثيرين من رؤساء القطاعات الاقتصادية، تأثرت هذه القطاعات بقوة بسبب وباء كورونا، اضافة الى ما عانته من جراء الازمة الاقتصادية التي سبقتها، وعلى رأس القائمة الخدمات السياحية والنقل والطيران والتجارة. لا بد من

ان تجارة التجزئة والديفري ناشطة نسبياً، في ظل التزام الناس ببيوتهم. "الامن العام" سألت رئيس جمعية الصناعيين الدكتور فادي الجميل، ورئيس اتحاد رجال الاعمال اللبنانيين جاك صراف، ونائب رئيس جمعية تجار بيروت جهاد التنير، ورئيس نقابة اصحاب المطاعم والمقاهي طوني الرامي ورئيس نقابة اصحاب السوبرماركت الدكتور نبيل فهد، عن تبعات وباء الكورونا على الاقتصاد اللبناني ومدى انعكاساته السلبية عليه؟

الإشارة الى تراجع القطاع التجاري نحو 80%، وقطاع الصناعة نحو 50%، والى اقفال زهاء 800 مؤسسة سياحية ومطعم وملهى ومقهى وشركات صغيرة ومتوسطة. قطاع السوبرماركت يعمل في احوال صعبة وبكامل طاقته، في حين

الجميل: لا يستطيع حالياً  
تحديد حجم الخسائر

قال الدكتور فادي الجميل: "زادت ازمة الكورونا من المعاناة التي تعيشها الصناعة. نحن كصناعيين نتحمل مسؤوليتنا الوطنية. بقدر التزامنا اجراءات الحجر والحماية من الوباء بقدر ما نتحمل مسؤوليتنا تجاه المجتمع لتأمين المواد الطبية والمنظفات والمعقمات، بالإضافة الى ضرورة تأمين المواد الغذائية. لذلك، فان الصناعيين المعنيين بكل هذه القطاعات تحملوا مسؤولياتهم ليوفروا الامن الاجتماعي والصحي والغذائي في اوضاع صعبة جداً. الهدف من استمرار العمل في هذه القطاعات ليس لتأمين الربح، بل للقيام بواجباتنا تجاه ابناء الوطن. ثمة قطاعات صناعية متوقفة عن العمل ما يزيد الطين بلة، ويراكم الازمات، ويخلق تساؤلات كبيرة حول المستقبل. دول عدة ساعدت قطاعاتها الصناعية، فلم تتوقف مصانعها عن العمل في ظل كورونا، وهي تعيش اسوأ ازمة صحية، كإيطاليا وإسبانيا وفرنسا وبريطانيا وألمانيا. في لبنان، المساعدة الوحيدة للقطاع



رئيس جمعية الصناعيين الدكتور فادي الجميل.

الصناعي كانت من خلال قرار الحكومة وحاكم مصرف لبنان تسهيل عمليات الاستحقاقات المترتبة على المصانع لمدة ثلاثة اشهر، الذي نأمل في ان يطبق. هذا القرار يشمل عدداً من المؤسسات وليس جميعها. الصناعيون اثبتوا تحملهم المسؤولية الوطنية. عملوا على انتاج مواد صحية واجهزة تنفس وتلبية حاجات

السجون وعددها 25 سجناً و5 نظارات، بسخاء لافلت للنظر ومن دون تردد. لا يستطيع تحديد حجم الخسائر التي اصيب بها القطاع قبل ان تنتهي من ازمة الوباء، لكن لا يمكننا التوقف عن الانتاج خصوصاً وان الصناعيين وعمالهم يتخذون جميع الاحتياطات المطلوبة والملمزة لتجنب الوباء. يمكننا التصدير وتأمين العملات الصعبة وادخالها الى لبنان، على الرغم من اننا نعاني في تأمين المواد الاولية بالنسبة الى اجراءات المصارف الضيقة وسعر الصرف. اما بالنسبة الى التصدير البري، فنحن نواجه صعوبات على المعابر تعود الى الرسوم المضنية. من

كورونا وارتفاع الدولار  
دفعاً المستهلك الى  
منتجات الصناعة المحلية

دون ادنى شك، في استطاعة الصناعة المحلية توفير مختلف السلع التي كانت تستورد من الخارج شرط توافر الامكانيات اللازمة لها، لان الصناعة تساعد بشكل جازم على تحسين الاقتصاد وتأمين فرص العمل.

تضمن حسنة كورونا وارتفاع سعر الدولار في لجوء المستهلك اللبناني الى منتجات الصناعة المحلية، والتأكد من جودة منتجاتها ومطابقتها المواصفات العالمية بشكل لا يقبل الجدل. لدينا كل امكانيات التطوير والتحديث ومثلنا ايضا امكانيات فكرية وابتحافية، علماً ان المواد الاولية لا تشكل عائقاً امام قيامنا بصناعة مبدعة. الصناعيون اللبنانيون تمكنوا اليوم من انتاج سلع ذات قيمة مضافة. لذلك يجب اعطاء الصناعة المحلية الفرص المطلوبة ودعمها وتخفيف تكاليفها، وهي بكل تأكيد قادرة على اثبات وجودها بشكل كبير وجيد في السوق المحلية."

صراف: ايام الترف وتلت  
والبكاء لا ينفخ

قال جاك صراف: "هذه الحرب تعني كل العالم. مصيرنا في لبنان لم يعد داخلنا فحسب بل اصبح دولياً. هذا الوباء قضى على احلام دول عظمى فقدت قدرتها وسيطرتها امامه، ومقياس القوة حالياً هو قدرة الصمود الى حين ايجاد العلاج الشافي منه. انها حرب تفرض عليك البقاء في المنزل، اي اغلاق كل ما هو حيوي وضروري من اعمال تساعد على بقاء المجتمع المنتج واستمراره. لبنان في وضع غير سليم اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. وعلى الرغم من ذلك نرى ان المسؤولين لا يزالون يمارسون سياسة المناكفات. فهم لم يتمكنوا من معالجة الامور قبل وصول هذا الوباء، فكيف سيعالجون الامور اليوم؟ المؤسسات العائلية تمر حالياً في اصعب ايامها ولن تصمد اكثر من شهرين او ثلاثة اشهر. الافلاس سيضرب الجميع اذا استمرنا على ما نحن عليه.

اجتماعاتنا متواصلة داخل الهيئات الاقتصادية، ويتم فيها طرح العديد من المواضيع المتعلقة بالانتاج والعمال

وكيفية الاستمرار والصمود. هناك نحو 10 مصارف متعثرة لا يتجرأ اي مسؤول على الدعوة الى اقفالها. اين هم السياسيون الذين اوصلوا البلد الى ما هو عليه من ضعف من خلال قراراتهم غير المدروسة؟

جسمنا السياسي والاقتصادي ضعيف جداً. لذا من الواجب علينا اعطاء الدفع اللازم والضروري لبعض المؤسسات الاستشفائية ومصانع المواد الغذائية، لانها تعاني من صعوبة تأمين المواد الاولية لاستمرار



رئيس اتحاد رجال الاعمال اللبنانيين جاك صراف.

## اقتصاد

عملها. الخطر يحوط بها من كل جهة، وقد لا يمكنها المحافظة على عملية انتاج الادوية التي تحتاجها السوق اللبنانية. الحلول لم تعد داخلية بل دولية ايضا. فرض ولاء كورونا على كل المؤسسات في العالم معادلة المساواة. لم يعد للدولة دور في توفير مستلزمات المصانع والمؤسسات، بل بات الدور للدول. الموظفون سيعانون من ازمة كبيرة، لذا المطلوب شد الاحزمة وعصر النفقات الى اقصى الحدود حتى نستطيع الاستمرار اليوم وغدا. ايام الترف ولت، والبكاء لا ينفخ. كل ما يقدم

المؤسسات لن تصمد  
اكثر من شهرين او ثلاثة

اليوم من حلول معيشية واجتماعية يجب القبول بها. السياسيون لم يقدموا في الماضي اي حل لأي ازمة مر بها لبنان. فهل سيتمكنون اليوم من ايجاد الحل المناسب، بعدما اوجدوا مجتمعا اتكاليا غير منتج همه شتم الاخر؟

نحن سنسعى الى وضع حلول للمحافظة على مؤسساتنا وعمالنا. علما ان الحل ليس سهلا على الاطلاق من خلال الصورة القائمة التي نعيشها، ومن خلال الضغوط التي مرت علينا طوال الاشهر الستة الماضية المتعلقة بوضع الليرة والدولار والایداعات والسحوبات والاعتمادات. فاذا كانت الدولة لا تستطيع اليوم الاستدانة فكيف ستؤمن رواتب القطاع الخاص التي تشكل اكثر من 40% من عجز الموازنة؟ الوضع صعب جدا، وكنا نتمنى ان نجد الحلول المناسبة من خارج هذا التفكير السلبي."

رامي: خسائرنا تناهز  
500 مليون دولار شهريا

قال طوني الرامي: "شكل القطاع السياحي عام 2010 نسبة 10% من الدخل العام المباشر، و25% بشكل غير مباشر، وبلغت قيمته 10 مليارات دولار، في حين كان عدد العاملين في القطاع 155 الف موظف مسجلين في الضمان الاجتماعي، علما انه قاطرة لكل القطاعات الانتاجية في لبنان. في عام 2018 تراجعت المبيعات السياحية من 10 مليارات دولار الى 6 مليارات. بعد الازمة الاقتصادية التي مر فيها لبنان خلال الفترة الماضية وبعد ولاء كورونا، تم تسجيل خسائر بقيمة 500 مليون دولار شهريا مقارنة بما كان عليه القطاع سابقا وما كان عليه في نهاية عام 2018.

95% من المطاعم مغلقة، و5% منها فقط تعمل بواسطة الدليفري الذي يعاني من صعوبات بسبب تخوف الناس من طلب المواد الغذائية وانخفاض القدرة الشرائية للمواطن. الوضع كارثي ولا نحسد عليه اطلاقا. تداعيات كورونا ستكون الاخطر على قطاعي السياحة والنقل لانهما الاكثر اكتظاظا في العالم، لذلك نحن نحتاج الى سنة واكثر للتعافي من هذه الانعكاسات السلبية. بالنسبة الى عمال القطاع،

95% من المطاعم  
مغلقة والخسائر 500  
مليون دولار شهريا

هناك تضامن كلي معهم لانهم شركاؤنا في الانتاج. اسسنا اعمالنا وجنينا ارباحنا معا، وسنستمر معهم للمحافظة على ديمومة العمل الثلاثية الطرف: صاحب العمل والمؤسسة والعامل. لذلك نطلب من جميع اصحاب المؤسسات التضامن اجتماعيا مع عمالهم قدر المستطاع. لم يشهد القطاع حالات صرف للعمال،

لأن الامل يحدونا على عودة العمل الى طبيعته وان المياه ستعود الى مجاريها. نأمل في ان لا تطول الازمة تداركا للاصعب، وتفاديا لاي عملية صرف عمال خلال الشهرين المقبلين. نتمنى من الحكومة وخصوصا من وزارة السياحة،

فهد: لا خوف  
من توقف التمويين

قال نبيل فهد: "تردد الازمة بشكل مباشر على مؤسساتنا وموظفينا الذين يأتون الى العمل خائفين على الرغم من جميع الاحتياطات المتخذة، خصوصا وانهم يخالطون عددا كبيرا من الزبائن. هذه المشكلة من اصعب ما نواجهه في هذه المرحلة، لاسيما ان المستهلك لا يلتزم عادة التعليمات المتعلقة باجراءات الحماية. هناك امر اساسي ايضا يكمن في عمليات تسليم البضائع من الموردين الذين يزودون السوبرماركت حاجاتها من السلع الاستهلاكية والغذائية لجهة الكميات المطلوبة. فمن يطلب 100 صندوق من صنف معين يصله نحو 50 او اقل. هذا الامر لا يدعو الى القلق او الخوف من انقطاع سلع معينة، لأن مراكز البيع لديها مخزون يكفي لمدة طويلة. المهم ان تبقى الدورة التمويينية على حالها من دون تسجيل تباطؤ، خصوصا وان المرافئ لا تزال تعمل بشكل طبيعي.

مرفاً بيروت مستمر في عمله، لذلك لا خوف من توقف التمويين. المشكلة تكمن في عدم وجود الدولار في السوق الداخلية لكي يتمكن المستورد من تأمين تسديد المتوجبات عبر التحويلات المصرفية، حتى تتوافر البضائع خلال فترة شهرين او ثلاثة. مع الاشارة الى ان الشركات المستوردة تتعامل معنا كمراكز بيع بالليرة اللبنانية. لا بد من الاشارة الى تراجع حجم الشراء، لان المواطن لم يعد يتمتع بالقدرة المالية

درس مطالبنا التي رفعناها والمتعلقة بتأجيل القروض المدعوة وغير المدعومة وفوائدها، وتقسيطها على مدة لا تقل عن سنة ما بعد الازمة، واصدار قانون للمهل العقدي مع فترة سماح بين المالك والمستثمر طيلة مدة الازمة، واعفاء



رئيس نقابة اصحاب السوبرماركت الدكتور نبيل فهد.

والكمية. غير انه في بقية المناطق كالشمال والبقاع مثلا، ثمة سلع تأتي من سوريا عبر المعابر الشرعية او غير الشرعية، لكن النوعية مختلفة كلياً. بالإضافة الى المنتجات التركية التي تدخل السوق عبر الشمال، علما انني لا املك المعلومات التي تؤكد او تنفي كيفية دخولها الى السوق المحلية. ثمة مشكلة اساسية استجرت وهي ارتفاع اسعار الحبوب التي يتم شراؤها حصرا بالدولار. لذلك فهي عرضت للارتفاع الفوري خصوصا وان سعر الدولار لامس عتبة الـ3000 ليرة. تأثر الحبوب بأسعار الدولار يعود الى انها مادة اولية

غلاء الاسعار انعكس  
تراجعا في حجم المبيعات

التي كانت موجودة سابقا، فيما انعكس غلاء الاسعار تراجعا في حجم المبيعات. نوعية السلع في منطقتي بيروت وجبل لبنان لم تتغير، خصوصا وان المستوردين لا تزال لديهم القدرة على تأمين النوعية





## عمّال لبنان... بلا عيد



## اقتصاد

◀ اساسية، تتغير اسعارها بشكل سريع، ما يؤثر على سلة المستهلك. الصناعة المحلية هي التي قامت بتزويد السوق السلع التي تحتاج اليها وامنت حاجة المستهلك، علما ان قدرة الصناعة محدودة وهي في حاجة ايضا الى مواد اولية تستوردها من الخارج. مع الاشارة الى ان اسعار السلع المنتجة محليا تتمتع بمواصفات جيدة جدا، واسعارها في متناول جميع المستهلكين".

## التنير: القطاع التجاري شبه متوقف لاكثر من سبب



نائب رئيس جمعية تجار بيروت جهاد التنير.

قال جهاد التنير: "يشكل القطاع التجاري 27% من حجم الاقتصاد، والقوى العاملة فيه تشكل 34% من حجم اليد العاملة الوطنية. هذا القطاع شبه متوقف اليوم عن العمل لاسباب عدة اهمها ليس فقط وباء كورونا المستجد، بل الصعوبات التي يعانيها منذ نحو اربع سنوات متأثرا بالمنكفات السياسية وعدم الاستقرار الامني في المنطقة، وصولا الى سنة 2019 عندما بدأ الوضع المالي يتراجع، واخرها القيود المصرفية التي فرضت على الاستيراد والتلاعب بسعر الدولار. الامر الذي اثر بشكل سلبي ومباشر على الاستيراد، وشل الحركة التجارية نظرا الى ارتفاع سعر السلع الاستهلاكية، وقد وصلت نسبة التراجع الى اكثر من 80%. حجم الخسائر لا يمكن تحديدها لكنها بالمليارات، وهي تنقسم الى قسمين: الاول وقف التسهيلات من المصارف ما دفع بالتجار الى استعمال الستوك الموجود لديهم. والثاني المال النقدي الذي يتناقص بشكل سريع من جراء عدم ثبات سعر الدولار.

### السلع الغذائية الفاخرة ستختفي قريبا من الاسواق

العاملين في القطاع التجاري، الامر الذي حتم على كل مؤسسة التعامل مع الوضع بالاتفاق مع عمالها وفق الصيغة التي تلائمهم لجهة حسم الرواتب كل بحسب قدرته، باستثناء المؤسسات التي يفرض الواقع اليوم استمرارها في العمل، فهي تدفع الرواتب كاملة. علما ان هذا الاجراء يمكن ان ينهار اذا استمر الوضع

الصحي والمالي والاقتصادي على ما هو عليه. يبقى السؤال، الى متى سيستمر هذا الوضع خصوصا وان الجميع لديهم التزامات يجب ايفائها؟ كذلك يتحمل القطاع الخاص اعباء الازمة من خلال دفع نصف الرواتب الى موظفيه. لذا على الحكومة تحمل جزء من المسؤولية عبر تقديم الدعم من خلال الغاء فواتير الكهرباء والهاتف او تقسيطها، والغاء الرسوم البلدية اسوة بما قام به وزير المال عبر الغائه رسم الطابع المالي، واعطاء المصارف التسهيلات اللازمة. المشكلة ستستمر ولا حل الا عبر الاستعانة بصندوق النقد الدولي لمساعدتنا على تجاوز ازمنا. هذه الكأس لا بد من شربها، اذ لا يمكن الاستمرار على ما نحن عليه والا فان الوضع سيصبح كارثيا".

نحن نستورد حوالي 87% من سلعنا، لكن الاستيراد انخفض بشكل بارز. الا ان انواعا عدة من السلع الاستهلاكية لا تزال تصل الى مرفأ بيروت. اما السلع الغذائية الفاخرة التي كانت تستورد عبر المطار، فقد توقف استيرادها وستختفي من الاسواق بعد نفاذ المخزون. يتم التركيز حاليا على استيراد الحبوب والسكر والمعلبات على انواعها. اما سوق الالبسة والاحذية فهي متوقفة قبل كورونا، لذلك لا يتم التجديد فيها. كل الاسواق التجارية في العاصمة والمناطق مقفلة نهائيا منذ اعلان حالة التعبئة العامة. هذا التوقف اثر سلبي وبشكل اساسي على